https://doi.org/10.31272/jae.i147.1381
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

السياسة المالية ودورها في تحفيز التنويع الاقتصادي في العراق

خالد حسين حمزة
وزارة المالية ، مصرف الرشيد ، بغداد ، العراق
Email: alssaidy91@gmail.com, ORCID ID:\ https://orcid.org/

ميامي صلال صاحب
قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية
Email: maiami.Alshukri@qu.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0001-5855-4557

حيدر علي الدليمي
جامعة المستقبل / كلية العلوم الادارية
Email: haidar.ali.aldulaimi@uomus.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/

المستخلص

يهدف البحث الى تناول دور السياسة المالية في تنويع الاقتصاد العراقي وتحفيزه من خلال استخدام ادواتها المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي والايرادات ومنها الإيرادات الضريبية واعتمد البحث على الأدوات التحليلية لتقييم أداء السياسة المالية ودورها في عملية تحفيز التنويع الاقتصادي خلال المدة (2010-2022) وذلك لما للسياسة المالية من دور فاعل في التصدي للالمشكلات والتحديات التي يعاني منها الاقتصاد. وتوصل البحث ان الاقتصاد العراقي يعاني من عدم التنويع الاقتصادي بل يعاني من تركز الإيرادات والصادرات على القطاع النفطي وبنسبة تصل الى اكثر من 90%. مما أدى الى تأثره بشكل كبير بالصدمة المزدوجة لعام 2020 فضلا عن ضعف السياسات المالية المحفزة التي اتخذت للتقليل من هذه الآثار. كما قدم البحث مجموعة من الحزم التحفيزية للسياسة المالية التي تساعد في التخفيف من حدة الريعية واحادية الاقتصاد وتعزز التنويع والنمو المستدام

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 26 / 3 / 2024
تاريخ قبول البحث: 4 / 11 / 2024
عدد صفحات البحث 71 - 81

الكلمات المفتاحية:
السياسة المالية ، التنويع الاقتصادي، سياسات التحفيز، الانفاق الحكومي، الايرادات.

المراسلة:
أسم الباحث: خالد حسين حمزة
Email: alssaidy91@gmail.com

1. المقدمة

تعد السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية التي تعبر عن حجم الحكومة ودرجة تدخلها وتأثيرها في النشاط الاقتصادي كما انها تعبر عن الفلسفة والايدولوجية الحكومية المتبعة. وانسجاما مع تزايد دور الحكومات في الجانب المالي وتوالي الازمات والصدمات الداخلية والخارجية (تقلبات أسعار النفط ، جائحة ....COVID_19) وعدم اليقين أصبح لزاما عليها تبني سياسة مالية فاعلة قادرة على تعبئة الموارد وتوفير حيز مالي يسمح بتطبيق جزم التحفيز المالي والاقتصادي. وبقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي نجد ان السياسة المالية في السنوات الثلاثة الماضية التي تتمثل بتعرض الاقتصاد الى صدمة مزدوجة في عام 2020 وهي(COVID_19 وانخفاض أسعار النفط) اتخذت حزمة من الإجراءات التحفيزية للتخفيف الآثار المتوقعة للصدمة منها التخلي عن بعض الإيرادات عن طريق الإعفاءات الضريبية لفترة معينة ومنح القروض مع تسهيل ضماناتها والاعانات وإعادة هيكلة بعض القروض وغيرها .لكن آثار الازمة كانت وخيمة بسبب عدم تنويع الاقتصاد العراقي واعتماده على الإيرادات النفطية التي كانت الصدمة الثانية للاقتصاد نتيجة انخفاضها بسبب انخفاض أسعار النفط.

2. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الدور الفاعل الذي تقوم به السياسة المالية لمواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي منها عدم تنويع الاقتصاد والتعرض للصدمات الاقتصادية.

3. هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على واقع عمل السياسة المالية في العراق والتنويع الاقتصادي ومدى تركز الاقتصاد وما هو القطاع الذي يرتكز عليه الاقتصاد.

4. الجانب النظري

1.4 مفهوم السياسة المالية

مفهوم السياسة المالية : هي احدى أدوات السياسة الاقتصادية تستخدمها سلطات الحكومية لإدارة وتوجيه الاقتصاد لتؤثر في توزيع الدخل ومعالجة ما يتعرض له من هزات او أزمات وللمحافظة على الاستقرار وديمومة الأوضاع التي تتحقق من خلال تحصيل الإيرادات العامة والنفقات العامة [24]وعرفت بأنها الآلية التي بواسطتها تقوم -الحكومة باجراء تعديلات على الانفاق المخطط له ومعدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة للتأثير في اقتصاد البلاد [25]. وعرفت أيضا: هو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدم الحكومة نفقاتها العامة وإيراداتها العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلية مثل الناتج المحلي والعمالة والادخار والاستثمار وغيرها، وذلك من اجل تحقيق الاثار المرغوبة وتجنب الاثار غير المرغوبة [7]، كما تعرف السياسة المالية بأنها: مرآة عاكسة لدور الدولة في الأنشطة الاقتصادية من خلال قيام الحكومة بإدارة نفقاتها وإيراداتها للتأثير على الاقتصاد عن طريق زيادة أو تقليل النشاط الاقتصادي في الاجل القصير [16]

وبعد استعراض المفاهيم السابقة يمكن القول ان السياسة المالية بصفة عامة هي مجموع إجراءات وآليات تستخدمها السلطات الحكومية متمثلة بوزارة المالية لتحقق الاستقرار الاقتصادي أي بمعنى انها اداه بيد الدولة تستطيع ان تستخدم إيراداتها ونفقاتها لتحقيق اهداف معينة مثل نهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التقدم وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات ومعالجة التضخم او الكساد .

1.1.4 اهداف السياسة المالية

1 – *تحقيق الاستقرار الاقتصادي* يعد الاستقرار الاقتصادي من الأهداف الأكثر أهمية التي تسعى اليها السياسة المالية لأن الاستقرار الاقتصادي يساعد على زيادة فرص العمل وزيادة معدلات الاستثمار وهذا يساعد على معالجة مشكلة البطالة فضلاً عن ان إقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص عبر الإعفاءات الضريبية وتقديم القروض الميسرة بفوائد قليلة او تقديم الإعانات [15]. أي ان الهدف من الاستقرار الاقتصادي هو منع التقلبات في مستوى الأسعار والإنتاج،` وكذلك ضمان معدلات نمو مرغوبة وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية بشكل صحيح. لذا يتعين على السياسة المالية تكييف نفقات الدولة وايراداتها بما يكفل التوازن والاستقرار الاقتصادي. فعندما يكون هناك تضخم تلجا السلطات الحكومية لمعالجة التضخم عن طريق تخفيض انفاقها العام وزيادة إيراداتها الضريبية وبذلك يحدث فائض في الميزانية الى ان يتحقق الاستقرار الاقتصادي[27]

2- إعادة توزيع الدخل يعد توزيع الدخل من الأهداف المهمة للسياسة المالية و التي تهدف الى تقليل التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع، وإتاحة الفرص المتكافئة و تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروة وذلك من خلال احداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق الذي تستفيد منه طبقات المجتمع المختلفة [26]، وكذلك في الضرائب التي تجبى من الأفراد في مختلف شرائح الدخل، أي ان هدف السياسة المالية هو أزاله التفاوت الكبير في الدخول وتوجيه الموارد نحو القنوات الإنتاجية الفاعلة وبالتالي فان الطريق لإنجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الأهداف يعتمد على حجم الإيرادات العامة التي تحققها السياسة المالية [1].

3- تحقيق النمو الاقتصادي أحد اهداف السياسة المالية هو تحقيق النمو الاقتصادي ، ويمكن قياسه بعدة مؤشرات منها مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .ويعد تحقيق النمو الاقتصادي مؤشراً للتقدم الاقتصادي بين للبلدان والذي يعكس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد [9]، أي زيادة الدخل الحقيقي يجب ان تكون تراكمية ودائمة ، كما يجب ان تكون الزيادة في الناتج المحلي او الدخل القومي اكبر من زيادة السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغيرة المتجددة اذ ان للاستثمار دور في دفع عجلة النمو [27]

4- تحقيق الكفاءة الاقتصادية يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو افضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة ، بعبارة أخرى تدخل الدول في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأولويات معينة بهدف تحقيق اكبر نفع ممكن وباقل اضرار ممكنة .

5- *تحقيق مستوى التشغيل الكامل من اهداف السياسة المالية أيضا هو تحقيق مستوى التشغيل الكامل للموارد الانتاجية المتاحة داخل البلد، اذ اصبح للسياسة المالية دور مهم في علاج مشكلة البطالة من خلال اتباع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهذا مما يؤدي الى رفع مستوى الطلب الكلي الفعال ومن ثم يزداد الطلب على العمالة ويزداد الدخل الحقيقي لذا كلما زاد دخل الفرد كلما زاد الطلب على السلع وهذا مايؤدي زيادة الإنتاج ومن ثم يزداد الطلب على العمالة*[23]

2.1.4 أدوات السياسة المالية

1- الإنفاق الحكومي العام:يعد أداة من أدوات السياسة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى لمعالجة فجوة تضخمية تستخدم الدولة سياسة مالية انكماشية وذلك من خلال تخفيض حجم الانفاق العام لضبط مستوى الطلب الكلي، وفي حالة وجود فجوة ركوديه تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية (تحفيزية) تهدف إلى زيادة حجم الانفاق العام لضبط مستوى الطلب الكل[8].فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني

2- الأيرادات العامة هي اداة من الأدوات المهمة التي لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فأنها أصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، وللسياسة الايرادية مجموعة من الادوات التي يمكن ان تستخدمها لتحقيق أهدافها وتتمثل الإيرادات العامة (الضرائب، الاقتراض، الرسوم والاعانات).

3-الدين العام : تعد اداة العام احد الأدوات الحديثة للسياسة المالية حيث تعد جزء مكمل لسياسة المالية سواء أكان الدين محليا أو دولياً، حيث أكدت النظرية المالية الحديثة، على ضرورة مشروعية التمويل بالعجز للميزانية العامة، حيث تساهم في تمويل المشروعات الإنتاجية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي فهي أداة قادرة على توجيه النشاط الاقتصادي، شريطة استخدام هذا الدين في مكانه المناسب

2.4 مفهوم التنويع الاقتصادي واعميته ومؤشراته

1.2.4 مفهوم واهمية التنويع الاقتصادي :

ويُعرف بأنه توسيع القاعدة الاقتصادية وإرساء دعائم الاقتصاد الحقيقي المتكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمات تساهم في زيادة مصادر أخرى للدخل إلى جانب الإيرادات النفطية يُنظر إلى التنويع الاقتصادي على أنه التراجع بشكل التدريجي في مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي مقابل زيادة تدريجية في مساهمة القطاعات الصناعة والزراعة ويعرف أيضا توظيف الاموال لخلق قاعدة انتاجية متنوعة تضمن استمرار الاقتصاد ما بعدً البترول من خلال تطوير القطاع الصناعة والبنى التحتية التي دعت بالضرورة إلى الاستثمار في مجالات متعددة. كما يعرف التنويع الاقتصادي هي العملية تهدف الى التنويع في الهياكل الإنتاجية والى استحداث قطاعات جديدة توفر مصادر جديدة للدخل من اجل تقليل الاعتماد على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد أي التنويع القاعدة الإنتاجية من أهدافها الأساسية لبلد من اجل حصول على إيرادات مستقرة في حالة تعرض البلد لصدمات الداخلية او خارجية ويعرف كذلك أي تعدد مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي او تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أي انخفاض مساهمة القطاع النفطي الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية اي تنويع اسواق الصادرات السلع والخدمات هو عدم أي فكرة التنويع مؤشرات التنويع الاقتصادي (عدم وضع البيض في سلة واحدة)

2.2.4 مؤشرات التنويع الاقتصادي

1- تقليل التفاوت في الأهمية النسبية للقطات الإنتاجية الاقتصادية في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي يوضح مدى التنويع الاقتصادي بشكل عام وان لا يكون هذا التقارب هو نتيجة للانخفاض في قطاع من القطاعات الأخرى
2- تعد زيادة مساهمة القطاعات العامة والخاصة في مجمل النشاط الاقتصادي من المؤشرات المهمه في التنويع الاقتصادي
3- ارتفاع نسبة الصادرات غير النفطية
4- التوزيع القطاعي للقوى العاملة
5- التنويع في اجمالي تكوين راس المال الثابت أي توزيع الاستثمارات بشكل مناسب لكل قطاع وعدم تركز الاستثمارات في قطاع معين واهمال القطاعات الأخرى

3.4 تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة 2010 -2022

ان الاقتصاد العراقي يعاني من مسار تنموي غير واضح المتمثل بعدم تنويع القاعدة الاقتصادية ،إذ إن الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب لذا فان الاقتصاد معرض الى مخاطر خارجية كتذبذب أسعار النفط العالمي او مخاطر داخلية كتدهور الوضع الأمني وهذه المخاطر تنعكس على تذبذب الإيرادات العامة التي هي الشريان الرئيسي للاقتصاد [2]. لذلك ان السياسة المالية في العراق تعاني من المشكلات أغلبها لا تخرج عن نطاق المشكلات التي تتعرض لها الدول ذات الاقتصاد الريعي ومن ابرز المشكلات صعوبة تحديد و التنبؤ بحجم الايرادات النفطية المتحققة خلال تقدير الموازنة العامة وتحديد سعر معين لبرميل النفط لآن الموارد النفطية مرتبطة بعامل خارجي هو الطلب والعرض العالمي على النفط وهذا ما يسبب حالة من التوتر والقلق في الاقتصاد العراقي نتيجة لضعف استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، أي عدم دعم جهود التشغيل والاستثمار لزيادة الإنتاج[6]

1.3.4 تحليل تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2010-2022

تشكل الايرادات النفطية في العراق جزء كبير من الايرادات العامة لكون العراق بلد ريعي ، كما يعد العراق من الدول النفطية التي تحتل موقع متقدماً من الدول المنتجة للنفط لضخامة احتياطاتها ،فضلاً عن انه احد الاعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك[22]، وكما يعد القطاع النفطي احد اهم مرتكزات الاقتصاد العراقي لكونه مصدراً للموارد الانتاجية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى فضلاً عن ان تقلبات اسعار النفط واحد من أهم العوامل المؤثرة في الاوضاع المالية في الاسواق الدولية وتمثل تحدياً يواجه معظم الدول النفطية وذلك لارتباط خطط التنمية بتدفقات الايراد النفطي[13]،إذ ان تقلبات اسعار النفط الخام تحكمها عوامل خارجية تثير العجوزات المالية المتراكمة لمستويات مقلقة مما يترتب عليه زيادة حجم المديونية لتغطية هذه العجوزات سواء كان عن طريق الدين الداخلي ام الخارجي[1]. والجدول (1) يوضح واقع الإيرادات العامة في العراق للمدة 2010-2022 حيث نلاحظ ان الإيرادات العامة فبلغت (59,981.40) مليون دولار وشكلت الإيرادات النفطية ما قيمته (57,289.60) مليون دولار من الإيرادات العامة ، أي بنسبة مساهمة حوالي (95.51%) من الإيرادات العامة بينما فبلغت الإيرادات الضريبية (1,285.00) مليون دولار عام 2010 وشكلت بنسبة حوالي(2.14%) .وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإيرادات النفطية[3]. بعد ذلك اخذت ترتفع تدريجياً الى ان فبلغ (102,744.00) مليون دولار عام 2012 أي فبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (97.96%) اما نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة (1.93%) ويعود ذلك بسب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد ذلك انخفضت الإيرادات العامة تدريجياً الى ان فبلغت (46,401.20) مليون دولار عام 2016 ويعزى ذلك بسبب انخفاض الحاد المفاجئ في أسعار النفط الخام مما انعكس ذلك على انخفاض الإيرادات النفطية وكذلك سيطرة عصابات الإرهابية(داعش) على بعض المناطق والمنافذ الحدودية ، مع ذلك بقيت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة(83.51%) ونسبة مرتفعة وهذا نتيجة لزيادة كمية انتاج النفط لتعويض انخفاض أسعار النفط ثم اخذت أسعار النفط تتعافئ نتيجة السياسات التي اتخذتها منظمة أوبك بعد ذلك تعافي الطلب العالمي للنفط اذا فبلغت أسعار النفط (65.6) دولار للبرميل واحد ، بينما فبلغت الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة(7.04%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات

السابقة ويعود هذا بالأساس نتيجة إضافة ضرائب جديدة كضرائب الهاتف النقال وكذلك الإيرادات الضريبية على الدخل مع ذلك تعد نسبة ضئيلة مقارنة بالإيرادات النفطية [11].اما في عام 2018 فبلغت الإيرادات العامة (90,103.40) مليون دولار ويعود ذلك بسبب مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة(89.73%) بينما فبلغت نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة (5.34%).اما في 2020 انخفضت الإيرادات العامة الى (52,447.90) مليون دولار وشكلت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (86.15%) وهذا بسبب انخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام في الأسواق النفط العالمية نتيجة ما تركته جائحة كورونا من أثار سلبية على الاقتصاد العراقي وهذا الامر أدى الى تدهور النشاط الاقتصادي وقامت الحكومة بتخفيض الضرائب ومنح الإعفاءات الضريبية مراعاة لظروف المواطنين ومعاناتهم في الظروف الاجتماعية والصحية التي تواجههم، على الرغم من قيام الحكومة بتخفيض الضرائب الى ان نسبة مساهمتها ارتفعت من 3.7 عام 2019 الى 7.4 عام 2020 ويعزى ذلك هذا الارتفاع في نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية أي انخفاض نسبة مساهمتها وارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية[3] بعد ذلك اخذ الإيرادات العامة بالارتفاع الى ان فبلغت (74,458.34) مليون دولار ويعزى ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام أي شكلت (95%) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (95%) .

جدول (1) تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2004-2020 مليون دولار

السنة	الايرادات العامة	الإيرادات النفطية	الايرادات الضريبية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة	نسبة مساهمة الايرادات الضريبية من الايرادات العامة
2010	59,981.40	57,289.60	1,285.00	95.51	2.14
2011	92,973.10	91,699.20	1,203.17	98.63	1.29
2012	102,744.00	100,649.00	1,981.80	97.96	1.93
2013	97,617.10	95,318.80	2,159.71	97.65	2.21
2014	83,724.50	83,256.10	1,622.48	99.44	1.94
2015	59,752.90	55,351.80	1,728.61	92.63	2.89
2016	46,401.20	38,748.40	3,268.49	83.51	7.04
2017	65,512.60	55,132.90	5,329.43	84.16	8.13
2018	90,103.40	80,845.30	4,807.62	89.73	5.34
2019	91,004.20	83,939.40	3,396.39	92.24	3.73
2020	52,447.90	45,185.50	3,915.51	86.15	7.47
2021	110,751.67	105,221.42	2941.11	95.00	2.65
2022	74,458.34	72,491.00	399.91	97.01	0.53
المتوسط	79,036.33	74,240.65	2,618.40	93.05	3.64

- تم تحويل البيانات من قبل الباحثين من مليون دينار الى مليون دولار بالاعتماد على سعر صرف الرسمي في العراق لكل سنة.

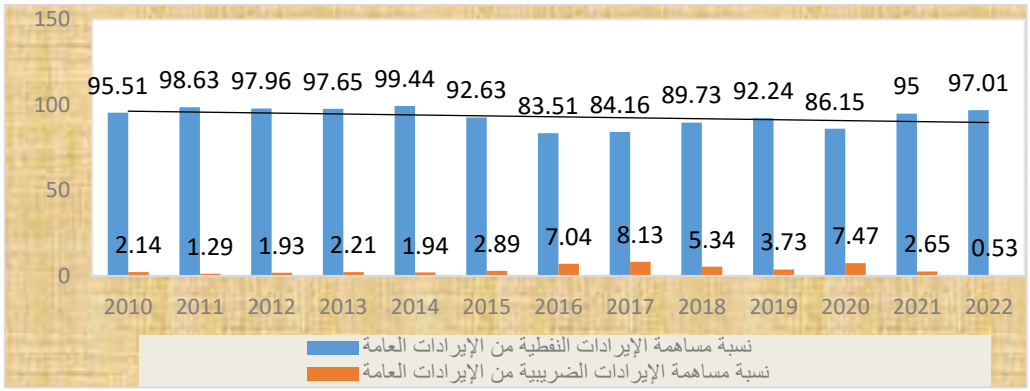

شكل (1) تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2010-2022

2.3.4 تحليل تطور النفقات العامة في العراق للمدة 2010-2022

تمثل النفقات العامة الجانب الاخر من الموازنة العامة الذي تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة ، أي الانفاق الحكومي يزداد في الدول الأقل تقدماً بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ولاسيما الانفاق الجاري متمثل بالرواتب والأجور للموظفين وجميع الالتزامات الناتجة عن المعاملات والاتفاقيات المحلية والدولية السابقة والمتمثلة بالفوائد على القروض والديون العامة وغيرها(، أما ما يتبقى من تخصيصات للنفقات الجارية يستخدم للتوسع في الإنفاق بما ينسجم مع البرنامج الحكومي [10].الذي جاء على حساب المدخرات وطنية ، أما في ما يتعلق بالنفقات الاستثمارية للمشروعات المستمرة والجديدة مع إعطاء الأولوية في الإنفاق على المشروعات المستمرة وما يتبق يخصص للإنفاق على المشاريع الجديدة [18]. نلاحظ من خلال جدول (2) ان النفقات العامة فبلغت(59,943.80) مليون دولار عام 2010 ويعود ذلك بسبب نسبة مساهمة النفقات الجارية الى النفقات العامة (77.82%) بينما فبلغت نسبة نفقات الاستثمارية الى النفقات العامة (22.18%) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنفقات الجارية ، بعد ذلك اخذ النفقات العامة ترتفع بشكل متذبذب الى ان فبلغت (30,076.50) مليون دولار عام 2007 وشكلت نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة (91.32%) وهذا نتيجة ما تقوم به الدولة من انفاق الحكومي كان يهدف الى تيسير ادارتها والحصول على ما تحتاجه من السلع والخدمات وذلك لإشباع الحاجات الرئيسة والتي تمثل بالنفقات التي تدفع لغرض دفع الرواتب

الموظفين والأجور والتخصيصات الأخرى بينما شكلت نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة (8.77%) وهي نسبة قليلة جداً وتتمثل النفقات الاستثمارية هي المبالغ التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي ولزيادة الخدمات العامة [20]. بعد ذلك تراجعت النفقات العامة الى (28,268.00) مليون دولار عام 2009 ويعزى السبب في ذلك انعكاساً لظروف الازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي مما اثرت على الاقتصاد العراقي ، بعد ذلك استمرت النفقات العامة بالارتفاع إلى أن فبلغت (102,151.00) عام 2013 ويعود ذلك لزيادة الفوائض المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط .

بعد ذلك اخذت النفقات العامة بالانخفاض الى ان فبلغت (69,844.00) مليون دولار عام ، أي شكلت نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة (56.72%) بينما فبلغت النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة الى (43.28%) ، 2015 ويعود ذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية بسبب زيادة المعروض النفطي في الأسواق العالمية والتي لها تأثير كبير على الإيرادات العامة ومن ثم تأثيرها في الانفاق العام وكذلك سيطرة عصابات إرهابية على بعض المنافذ الحدودية[3]، بعد ذلك حققت التعافي في الأعوام 2017، 2018 و 2019 على التوالي حتى فبلغت الانفاق العامة

(94,520.80) مليون دولار وبمعدل نمو (38.22%) عام 2019 ويعود ذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا بدوره ادى الى وتحسن مستوى الانفاق العام في الموازنة العامة

اما في عام 2020 فبلغ الانفاق العام فبلغ (63,139.00) مليون دولار أي شكلت نسبة مساهمه الانفاق الجاري الى الانفاق العام (79.60%) بينما فبلغ حجم الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام (20.40%) ويعزى ذلك بسبب مهاجم فيروس كورونا كوفيد 19 العالم برمته نهايته عام 2019 والامر الذي أثر سلبا على الاقتصاد العالمي وأدى الى أزمة خانقة في الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض حاد في أسعار النفط عالمي مما بسبب انخفاض الطلب عليه

اما في عام 2022 فبلغ (79,835.89) مليون دولار الانفاق وانخفضت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة الى (69.20%) مقارنة بعام 2022 وارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة الى (30.80%) نستنتج من ذلك أن زيادة في النفقات الحكومية بشكل واضح نتيجة الظروف التي عاشها وما زال يعيشها لغالبة الوقت الحاضر، التي ترتبت عليه زياده في الانفاق الاستهلاكي العام الذي أخذ يشكل نسبة عالية من الانفاق وهذا مما يعني أن طابع النفقات الاستهلاكي اصبح يغلب على طابع النفقات الاستثمارية خلال المدة الدراسة 2010-2022

جدول (2) تطور النفقات العامة في العراق للمدة 2004-2020 مليون دولار[3]

السنة	النفقات الاستثمارية	النفقات الجارية	النفقات العامة	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة
2010	13,293.50	46,650.30	59,943.80	77.82	22.18
2011	15,237.10	52,059.30	67,296.40	77.35	22.64
2012	25,168.70	64,994.60	90,163.30	72.08	27.91
2013	34,626.10	67,524.90	102,151.00	66.10	33.89
2014	57,202.70	50,281.30	107,484.00	46.78	53.22
2015	30,227.70	39,616.30	69,844.00	56.72	43.28
2016	16,832.20	46,674.90	63,507.10	73.49	26.50
2017	13,931.80	49,946.00	63,877.80	78.18	21.81
2018	11,648.90	56,728.30	68,377.20	82.96	17.04
2019	20,662.14	73,858.66	94,520.80	78.14	21.86
2020	12,881.39	50,257.61	63,139.00	79.60	20.40
2021	16,593.53	53,851.45	70,444.97	76.45	23.55
2022	24,592.18	55,243.71	79,835.89	69.20	30.80
المتوسط	22,530.61	54.43	76,968.10	71.9131	28.08308

- الاعمدة (1، 2، 3) تم تحويل البيانات من مليون دينار الى مليون دولار بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي لكل سنة .

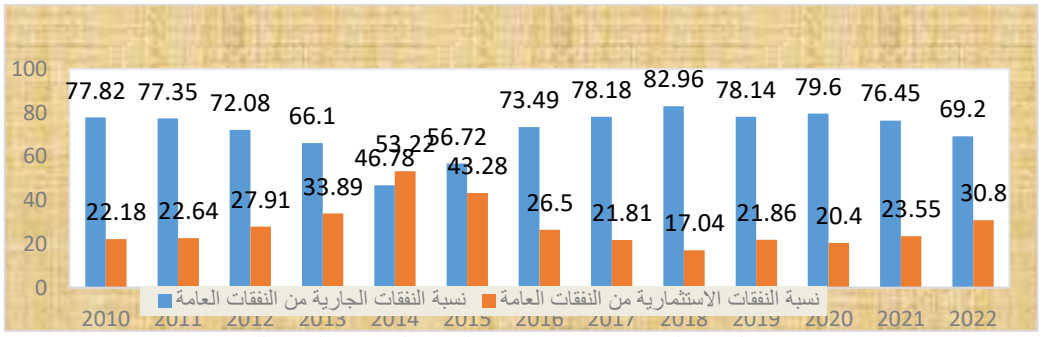

شكل (2)نسبة مساهمة النفقات الجارية والاستثمارية من النفقات العامة في العراق للمدة 2004 -2020

3.3.4 تحليل واقع التنويع الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2022

يمكن الوقوف على مدى التنويع الاقتصادي في العراق من خلال نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010-2022) .

ومن خلال الجدول (3) نلاحظ ان القطاع النفط استأثر بشكل كبير على بقية القطاعات حيث فبلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (52.35%) وكما وضح الجدول (3) ان القطاع النفطي ساهمه في الناتج المحلي الإجمالي (46.23 %) عام 2010 بعد ذلك اخذ بالتذبذب القطاع النفطي بين ارتفاع والانخفاض الى ان فبلغ (32.64%) نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 وهي ادنى نسبة طيلة فترة متأثر بالصدمة المزدوجة وهي الصدمة الخارجية هو انخفاض أسعار النفط العالمية وانعكاسه على انخفاض كمية الإنتاج والصدمة الداخلية سيطرة العصابات الارهابية على بعض المناطق والمنافذ الحدودية بعد ذلك اخذ تتعافى نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الى فبلغت (77.42%) عام 2018 واستمر بالارتفاع نسبة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم تعرض الاقتصاد العالمي نهاية عام 2019 الى صدمة كبير تمثلت بانتشار فايروس كورونا كوفيد 19 والتي كانت تاثير على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد العراقي بشكل خاص اما عام 2022 (79.38 %)ورغم تفوق هذا القطاع على بقية القطاعات في الناتج الا انه لم يحقق ما مرجو منه نتيجة الاضرار التي لحقت بمنشآته وبخطوطه الناقلة نتيجة الحروب وما تبعها من اعمال تخريب جراء الإرهاب التي تعرض له

اما القطاع الخدمات فبلغ متوسط نسبة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (43.48%) على الرغم من نسبة مساهمة جيدة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البحث قياسا بالقطاعات الأخرى الا ان الواقع يشير الى ضعف الخدمات كنتيجة حتمية للإهمال وتلكؤ غالبية مشاريع البنى التحتية، فضلا عن تراجع الخدمات الشخصية نتيجة الفساد المالي والإداري.

أما القطاع الزراعي ، الذي يعد المرتكز لعملية التصحيح الهيكلي، الا انه لم يشكل الا نسبة ضئيلة جداً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث فبلغت (5.30%) عام 2010 ثم ينخفض تدريجيا الى ان فبلغ (2.97%) عام 2017 أي فبلغت متوسط نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (4.36%) ويعود ذلك لأسباب متعددة منها تدني مستوى الإدارة الزراعية جراء الاعتماد على الأساليب التقليدية والمتخلفة والافتقار الى المكننة التكنولوجية الحديثة بسبب سيادة الوحدات الإنتاجية الصغيرة، ناهيك عن سياسة الإغراق التي أدت الى اكتفاء السوق العراقية بالمنتجات الغذائية الأجنبية فضلاً عن الأسباب المالية انخفاض التخصيصات التي تضعها الدولة لهذا القطاع، ورغم الدعم المقدم من قبل الدولة على أسعار المستلزمات الزراعية لاسيما الأسمدة والمبيدات والبذور وكذلك عدم توفر الظروف البيئية الملائمة نتيجة سوء الأحوال الجوية الذي أدى الى الانخفاض في معدلات سقوط الامطار او هبوب العواصف الترابية بكثرة، وانخفاض خصوبة التربة وملوحتها نتيجة سوء إدارة عمليات الري والتي تسببت في انخفاض معدلات غلة وحدة المساحة الزراعية [4].

اما القطاع الصناعة خللا واضحا في عملية التغيير الهيكلي نتيجة تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، التي لم تتجاوز في افضل الأحوال نسبة (3.56%) عام 2020 وبمتوسط (2.36%) خلال مدة البحث 2010-2022 ، يعزى ذلك الى المشكلات المتعددة التي تعرض لها هذا القطاع بعد عام 2003 نتيجة تقادم معدات الإنتاج للمصانع واندثار الكثير منها محاسبيا فيما تعرضت غالبيتها الى اعمال السلب والنهب وفقدان المعدات الإنتاجية الخاصة بها، فضلا عن ارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج وضعف خطوط الإنتاج والمفتقرة الى الدعم الحكومي والتي جعلت الصناعات غير مواكبة للتقدم التكنولوجي الصناعي، وإلغاء التعرفة الجمركية التي كان لها الأثر السلبي نحو تشجيع استيراد السلع المصنعة بكلف منخفضة الذي يعجز هذا القطاع ومنشآته عن منافستها والذي اسهم في اغراق الأسواق بالمنتجات الصناعية، ناهيك عن تدمير البنى التحتية (الماء ، الطاقة الكهربائية، وسائل النقل والمواصلات،... وغيرها) مما أدى الى توقف غالبية عمليات الإنتاج وانحسار الطاقة الإنتاجية وتسبب في حصول خسائر كبيرة فيه.

جدول (3) نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي

السنة	قطاع النفط	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	نسبة مساهمة قطاع النفط في gdp	نسبة مساهمة القطاع الزراعة في gdp	نسبة مساهمة القطاع الخدمات في gdp	نسبة مساهمة القطاع الصناعة في gdp
2010	62,311.97	7,150.63	3,712.51	66,230.66	46.23	5.30	49.13	2.75
2011	98,509.76	8,477.19	5,876.71	73,989.18	53.03	4.56	39.83	3.16
2012	108,435.30	8,992.24	6,611.98	95,280.44	49.73	4.12	43.70	3.03
2013	107,696.30	11,188.56	6,138.38	110,607.87	45.90	4.77	47.14	2.62
2014	100,216.41	11,259.54	4,721.17	113,016.25	43.86	4.93	49.46	2.07
2015	55,864.65	6,992.95	3,968.84	101,299.54	32.64	4.09	59.19	2.32
2016	57,022.18	6,626.10	4,088.93	100,430.62	33.06	3.84	58.23	2.37
2017	74,885.82	5,572.96	5,312.28	107,381.80	39.93	2.97	57.26	2.83
2018	176,225.77	6,406.32	4,622.99	40,256.66	77.46	2.82	17.69	2.03
2019	169,713.67	8,808.58	4,994.05	59,508.61	76.30	3.96	26.75	2.25
2020	106,542.14	9,548.50	4,880.56	41,029.07	77.72	6.97	29.93	3.56
2021	94,449.03	6,829.12	4,598.83	46,433.76	45.76	3.28	22.35	2.21
2022	97,341.03	370,918	2,412,26	46,894.52	37.88	1.75	17.75	0.92
المتوسط	100,708.77	7,812.45	4,960.60	79,622.04	50.73	4.10	39.88	2.47

- تم تحويل جميع البيانات من مليون دينار الى مليون دولار بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي لكل سنة.

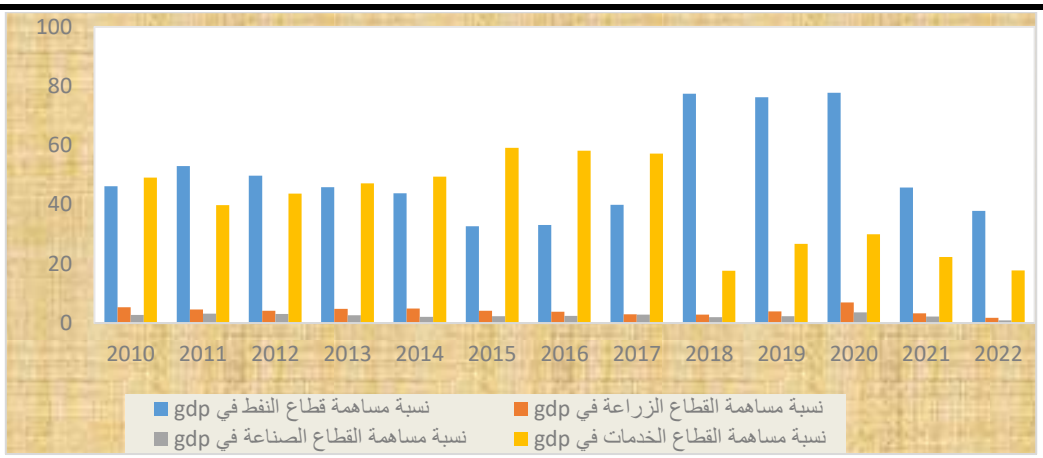

شكل (3)نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2010 -2022

4.4 مقترحات حول تنويع الاقتصادي

1.4.4 اصلاح القطاع النفطي

الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع النفطي اكثر من 50 % في الناتج المحلي الإجمالي و 95% في الإيرادات العامة والممول الأكبر للنفقات العامة ولذلك يجب تطوير هذا القطاع بناً ء على مجموعة من المقترحات اهمها إنشاء صناديق الثروة السيادية لإيداع جزء من العوائد النفطية فيه تديرها جهة مستقلة عن وزارة المالية والسلطة النقدية وتستخدم لغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية, أي أن صناديق الثروة السيادية تضمن التوزيع العادل بين الاجيال لهذا المورد ومن ثم بالإمكان الاستفادة من العوائد الاستثمارية والنفطية لتمويل موازنات الدولة فضلاً عن توجيه الاموال المخصصة لهذه الصناديق نحو مشاريع استثمارية خارجية إذا تعذر الاستثمار الداخلي في الدولة نظرا الى الظروف الراهنة فضلاً عن استثمار الغاز المصاحب للنفط لاسيما من الحقول الجنوبية في توفير المورد المالي فضلاً عن تقليل لماً الآثار السلبية الاقتصادية والبيئية الناتجة عن حرق وعدم استغلال هذا المورد الطبيعي, ونظرا يمتلكه العراق من مقومات تؤهله أن في مجال استثمار الثروة الغازية كالاحتياطي[17]

2.4.4 اصلاح القطاع الصناعي

ان القطاع الصناعي لها دور كبير في المساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع الوطني في العراق الا لم يحقق الأهداف الاقتصادية او اجتماعية المنشودة إذ في الوقت الذي ينبغي ان يكون طوق نجاة لمعالجة المشكلات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الوطني وبشكل عام فأن الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي العراقي يعاني من ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ومن اهم مقترحات لصلاح القطاع الصناعي

1- تنظيم حملة وطنية شاملة لتشجيع المواطنين والمؤسسات الحكومية وتحفيز الدافع الوطني على اقتناء المنتج المحلي والنهوض بالمنشآت الصناعية العراقية فضلاً عن تأهيل تلك المنشآت التي تتمتع بجدوى الاقتصادية
2- مشاركة المستثمرين المحليين والجانب بتأهيل المنشآت التي تحتاج الى مبالغ مالية كبيرة وخبرات وتقنيات عالية في اطار آليات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص
3- إعادة النظر في الاستيراد ومنع دخول البضائع الى السوق العراقية التي يكون لها بدائل محلية
4- زيادة النفقات الاستثمارية ضمن الموازنة العامة ومن ثم زيادة المبالغ المخصصة لتطوير القطاع الصناعي بموجب استراتيجية محددة ذات أولويات وحسب الأهمية
5- ضرورة تحديد الخارطة الاستثمارية وبالتنسيق مع المحافظات في ضوء طبيعتها وتوافر الموارد الطبيعية والميزة التنافسية لها والترويج انشاء الصناعات الجديدة من خلال المستثمرين المحليين والأجانب وخلق فرص عمل جديدة وتطوير الصناعة الوطنية [14]
6- ضرورة الإسراع في وضع خطط تنموية وعلى أساس علمي سليم للنهوض بالقطاع الصناعي وبأنواعها المختلفة القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل ومراعاة مبدأ التنسيق بين هذه الخطط في هذه العملية.
7- القيام بدعم القطاع الخاص واحتضانه والتعامل معه كشريك وليس منافس وتقديم جميع أنواع الدعم بتنفيذ المشاريع والتسهيلات له وتحقيق مبدأ التزاوج بينه وبين القطاع العام وتوجها مركزياً الصناعية الصغيرة وتفري القطاع العام للمشاريع الاستراتيجية الكبيرة والمشاريع المتوسطة والتي تفوق امكانيات القطاع الخاص [12].

3.4.4 اصلاح القطاع الزراعي

ان المدخل لتطوير القطاع الزراعي هو زيادة معدلات الانتاج الزراعي ورفع مستوى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ثم تنويع مصادر الدخل القومي, ويمكن إيجاز المقومات الرئيسة للنهوض بالواقع الزراعي الواجب اتخاذها من قبل سلطات الحكومية فيما يأتي :

1- يجب رسم خارطة طريقة لنهوض بالواقع القطاع الزراعي في العراق وهي تقع بالدرجة الأولى على عاتق وزارات التخطيط والزراعة والموارد المائية وبالتعاون مع الحكومات المحلية2. .
2- ضرورة زيادة تخصيصات الموازنة الاستثمارية في القطاع الزراعي لتوفر البنى التحتية للقطاع الزراعي، أي زيادة موازنة الزراعة من اجمالي موازنة الدولة لإعطاء صورة من أولوية هذا القطاع ضمن توجيهات الحكومة.

3- ضرورة تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي وايجاد بيئة استثمارية محفزة لها [5]
4- ضرورة القضاء على ظاهرة الاغراق بسبب ما ينتج عنها من آثار سلبية في المنتجات المحلية بسبب الانفتاح غير المبرمج في الاستيرادات
5- استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي لمعالجة المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي لاسيما إعادة تأهيل المشاريع الروائية والبزل وزيادتها.
6- عقد الاتفاقيات الثنائية مع البلدان الرافدة للمياة لمعالجة المشكلات لها.
7- ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة على نحو واسع في جميع مجالات الزراعي وادخال المكننة الزراعية الحديثة لتوفير الجهد والأيدي العاملة والوقت الى جانب لضمان جودة المحصول الزراعي المنتج وزيادة كميته
8- يجب على سلطات الحكومية أن تقوم بتوفير ودعم الحبوب والأسمدة الكيمياوية من النوعيات الجيدة, وكل ما يحتاجه الفلاح التصالح الأرض وزيادة انتاجيها [21].

4.4.4 اصلاح القطاع الخدمات

تكمن الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في إرساء أسس التنمية والتطور الاقتصادية لاسيما في مجال عملية التصنيع وتحقيق الرفاهية, إذ تنقسم هذه الخدمات من حيث ارتباطها بعملية التصنيع إلى نوعين هما : اولاً: خدمات تتميز بالطابع الإنتاجي مثل النقل والكهرباء ثانياً: خدمات تتميز بالطابع الاستهلاكي مثل خدمات المياه, إذ كلما ارتفع مستوى دخل الفرد ازدادت نسبة الانفاق على هذه الخدمات, وهذه الخدمات ذات الوفورات الخارجية تسهم وبشكل كبير بزيادة معدل تراكم رأس المال عن طريق تخفيض التكاليف الإنتاجية ومن ثم زيادة الربح الناجم في عملية الاستثمار, وتبرز أهمية قطاع الخدمات العامة من خلال دعمه للقطاع الخاص في توفير الخدمات اللازمة وبأسعار أقل من تكاليف انتاجها, ويحتل قطاع الخدمات العامة مكانة استثنائية في هيكلية الاقتصاد القومي أغلب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء, وسرعان ما تزايدت هذه الأهمية خلال العقدين الماضيين, وتأتي هذه الأهمية من مدى مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي عموما مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خصوصا ولغرض تحقيق اهداف

1- ضرورة الشراكة بين القطاع العام والخاص في ادارة وتقديم الخدمة العامة
2- ضرورة خصخصة المرافق الخدمية التي تقف لوحدها عاجزة ومن خلال ميزانيتها عن اصالحها وتمويلها سعياً منها للمحافظة على الجهد الحيوي والمؤثر لهذا القطاع في عملية التنمية وضمان تقديم الخدمات وتوفيرها بالجودة والنوعية المتميزة لعامة أفراد المجتمع ويمكن أن تكون المرافق مجال المشاريع.ً السياحية كالفنادق والمطاعم لتطبيق الخصخصة.
3- تطوير النظام المصرفي واستخدام افضل وسائل التكنولوجيا في التعاملات المالية.

5. الاستنتاجات

1- ان السياسة المالية في العراق تعاني من المشكلات أغلبها لا تخرج عن نطاق المشكلات التي تتعرض لها الدول ذات الاقتصاد الريعي ومن ابرز المشكلات صعوبة تحديد و التنبؤ بحجم الايرادات النفطية المتحققة خلال تقدير الموازنة العامة وتحديد سعر معين لبرميل النفط لآن الموارد النفطية مرتبطة بعامل خارجي هو الطلب والعرض العالمي على النفط وهذا ما يسبب حالة من التوتر والقلق في الاقتصاد العراقي نتيجة لضعف استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.
2- لا يوجد انسجام بين تخصيصات النفقات التشغيلية وتلك المخصصة الى النفقات الاستثمارية والتي اعتاد المشرع العراقي المحافظة على مستوياتها على الرغم من تدهور أسعار النفط الخام، مما يضطر العراق الى الاقتراض الخارجي.
3- ان الاقتصاد العراقي يتميز بعدم تنوع القاعدة الاقتصادية فقد أوضحت النتائج نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كبير اما النسبة القطاعات الأخرى الزراعة والصناعة متدنية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي
4- تواجه عملية التحول نحو اقتصاد السوق الحر بعدم مقدرة القطاع الخاص على النهوض بمهامه في دعم عملية التحول الاقتصادي لاسيما وهو يمثل العمود الفقري لاقتصاد السوق
5- عدم الاستفادة من الفوائض المالية الكبيرة على تطوير الاقتصاد العراقي بسبب تفشي الفساد الاداري والمالي وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة وهذا ما يؤكد فشل التنويع الاقتصادي
6- الهيمنة المطلقة للقطاع النفطي على القطاعات الأخرى ، وعلى الرغم من العوائد النفطية الهائلة الا انها لم تستغل بالشكل الصحيح من قبل الانظمة الحاكمة في تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية وهذا ما مثل محدد لفشل سياسات التنويع الاقتصادي

6. التوصيات

1- العمل على تنويع الاقتصادي وعدم التركيز على مصدر واحد لهو القطاع النفطي الذي من شانه ان يجعل الاقتصاد العراقي عرضةً لتقلبات اسعار هذا المورد، ومن هنا ضرورة العمل من قبل القائمين على تنفيذ السياسة المالية في العراق بإيجاد مصادر بديلة كتحفيز الاستثمار الاجنبي والمحلي، وبناء قاعدة استثمارية رصينة تدعم القطاعات المنتجة.
2- ضرورة أنشاء صندوق ثروة سيادي عراقي لتوفر مقومات إنشاءه في العراق للتخلص من الريعية وتجذرها في الاقتصاد العراقي ، والتخلص من المرض الهولندي الذي بدأ ينهش في جسد الاقتصاد العراقي اذ يمكن استخدامها كأداة من ادوات السياسة المالية لتعبئة الفوائض المالية النفطية لأغراض طويلة الاجل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة , ووضع رؤية متكاملة ومهنية لإدارة المخاطر وتنويع والاستثمار ومواجهة الازمات المالية.

3- ضرورة إتباع سياسة الحماية على المنتجات الوطنية، ومنع دخول البضائع التي لها بديل في السوق المحلية، وفرض الضرائب الكمركية المرتفعة على السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية الأخرى لتشجيع الإنتاج الوطني، وتقديم الدعم السعري لبعض السلع لغرض تصديرها لكي تكون لها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية
4- رفع نسبة التخصيصات المالية للأنفاق الاستثماري وتوجيهها الى القطاعات الاكثر كفاءه وهي (القطاع الصناعي، والقطاع الزراعي) التي تلعب الدور البارز في زيادة الانتاج و
5- ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في إيجاد هذه المصادر وخاصةً الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل معالجة الاختلال الهيكلي وتنويع مصادر الدخل، وبناء قاعدة استثمارية رصينة تدعم القطاعات المنتجة وترفع من آليات انتقال أثر السياسات النقدية والمالية لتحسن وضع مؤشرات الاقتصاد الكلي
6- اعتماد برنامج للإصلاحات الاقتصادية يتضمن تعزيز دور القطاع الخاص وتصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال التحول التدريجي من الطبيعة الريعية للاقتصاد إلى دعم النمو القطاعي الإنتاجي في كل من (الزراعة والصناعة والخدمات) من أجل رفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عن طريق زيادة تخصيصات الاستثمار المعبأة لهم في الموازنة العامة إلى منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات لجذب المستثمرين المحلين والأجانب وتشجيعهم على الدخول في المشاريع الإنتاجية.

المصادر

[1] أديب قاسم شندي ، حيدر ربح نجم،(2015) ،السياسة المالية وكفاءة اداءة بيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2013 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 18.

[2] أسماعيل عبيد حمادي، (2010)، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي – التشخيص وسبل المعالجة، روية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات .

[3] ألبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي ، لسنوات 2010.، 2011، 2014، 2016، 2018، 2020 ،2021 ،2022

[4] ألتقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 ، ص334 .

[5] باسم جميل خلف, (2012) ، واقع الاقتصاد الزراعي العراقي وسبل وتحديات الاستثمار المباشر في العراق, بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الثاني, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة واسط, نيسان.

[6] حيدر نعمة بخيت ، فريق جياد مطر ، (2012) ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009) ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية ،جامعة 1الكوفة كلية الإدارة الاقتصاد ، العدد ،25 .

[7] خديجة الاعسر، (2016)اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الكتب المصرية، مصر، 2016.

[8] شيماء محسن علاوي ، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1996 2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الاصدار48، العدد48.

[9] طارق الحاج، (2015) ، المالية العامة، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع .

[10] عادل العلي ، (2011) المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، الجزء الأول ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان .

[11] عاطف لافي مرزوك ،(2015) إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق ،ط3، مركز العراق للدراسات ، بغداد .

[12] عبد الكريم ، (2001) عبد العزيز مصطفى ، تقييم المشاريع الاقتصادية ، دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الأداء ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .

[13] عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام الجميلي ،(2011) ، النفط والاحتلال في العراق ، ط1،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد.

[14] علي اسماعيل النصراوي، (2014) ، الهيمنة المالية للدولة الريعية وانعكاساتها النقدية في العراق للمدة2004-2012 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

[15] غازي عبد الرزاق النقاش ، (2010) المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية ،عمان ، ط4 ،دار وائل للنشر.

[16] فاروق بن صالح الخطيب و عبد العزيز بن احمد دياب، (2014) ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية.

[17] مايح شبيب الشمري، (2016)، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الادارة والاقتصاد، العدد 24، واسط.

[18] محسن إبراهيم احمد ، (2019) ، تحليل تطوير وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة 2003-2017 ، مجلة العلمية جامعة جيهان ، السليمانية ، المجلد 3 ، العدد 2 .

[19] محمد مدلول علي، (2008) ، واقع السياسة المالية في البلدان العربية، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة و التطبيقية، المجلد 15، العدد 133.

[20] مظهر محمد صالح ، (2009) ، الريع النفطي والنمط الاسيوي للإنتاج : حالة العراق ، مجلة علوم إنسانية ،العدد 40.

[21] مهدي غيلان ، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق ، مجلة جامعة كربلاء، العدد2، المجلد5 .

[22] نبيل جعفر المرسومي ، (2011) ، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي ،ط1 ،،ص45.

[23] نزار كاظم الخيكاني ، (2015) ، حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية ألاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصادي الكلي ، عمان ، ط2 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،

[24] Bogdan Bogdanov , (2010), Cyclicality of Fiscal Policy over the Business Cycle: An Empirical Study on Developed and Developing Countries , American University in Bulgaria , JEL Classification, .

[25] effrey M. Stupak,((2019), Fiscal Policy Economic Effects, USA, Congressional Research Service, P1 .https://crsreports.congress.gov/

[26] Julio Gar´ın , Robert Lester,(2018) , Intermediate Macroeconomics , University of Notre Dame.

[27] M. Abdiweli , (2005), Fiscal Policy And Economic Growth: The Effect of Fiscal Volatility, University Niagara, Journal of Business & Economics Research , Volume, Number 5.

https://doi.org/10.31272/jae.i147.1381
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

Fiscal Policy and its Role in Stimulating Economic Diversification in Iraq

Khalid Hussein hamzah
Ministry of Finance / Al-Rasheed Bank / Diwaniyah / Iraq
Email: alssaidy91@gmail.com, ORCID ID:\ https://orcid.org/
Maiami Salal Saheb
Department of Economics / College of Administration and Economics / University of Al-Qadisiyah
Email: maiami.Alshukri@qu.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0001-5855-4557
Haidar Ali Al Dulaimi
Al-Mustaqbal University / Faculty of Administrative Sciences
Email: haidar.ali.aldulaimi@uomus.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/

Article Information

Article History:
Received: 23 / 3 / 2024
Accepted : 4 / 11 / 2024
Available Online: 1 / 3 / 2025
Page no : 71 – 81

Keywords:
Fiscal policy, Economic diversification, Stimulus policies, government spending, revenues

Correspondence:
Researcher name:
Khalid Hussein hamzah
Email:
Alssaidy91@gmail.com

Abstract

The research aims to address the role of fiscal policy in diversifying and stimulating the Iraqi economy through the use of its financial tools represented by government spending and revenues, including tax revenues. The research relied on analytical tools to evaluate fiscal policy performance and its role in stimulating economic diversification during the period (2010-2022) due to the financial policy. It is influential in addressing the problems and challenges facing the economy. The research concluded that the Iraqi economy needs more economic diversification but rather from the concentration of revenues and exports in the oil sector at a rate of more than 90%. This led to it being greatly affected by the double shock of 2020 and the weakness of the stimulating financial policies that were taken to reduce these effects. The research also presented a set of stimulus packages for fiscal policy that help mitigate the severity of rentiers and economic unilateralism and promote diversification and sustainable growth.